قنابل موقوتة تجوب شوارع آسفي

موظفون ورجال تعليم و"خطافة" يحولون سياراتهم إلى ألغام متحركة تتنقل بواسطة غاز "البوتان"

برزت قبل حوالي ثلاث سنوات، بشكل خطير، ظاهرة استعمال قنينات غاز البوتان في تحريك السيارات، مع ما يشكله ذلك من خطر حقيقي على حياة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع استهلاك غاز البوتان المدعم من طرف صندوق المقاصة، الذي يشكل ضررا جسيما بالنسبة إلى محطات الوقود التي تضرر الكثير منها، سيما بالمناطق النائية.

ومن آسفي إلى جزولة مرورا بجمعة اسحيم واليوسفية والشماعية، تتجول العشرات من السيارات، خاصة من النوع الخفيف، والتي صارت بمثابة قنابل موقوتة قابلة للإنفجار في أية لحظة وحين، في وقت تتفرج العديد من الدوائر المسؤولة على الوضع، دون أن يكون بمقدورها التحرك، لوقف نزيف القنابل الموقوتة.

وبرزت هذه الظاهرة بمنطقة نائية بإقليم آسفي، قبل بضع سنوات تقريبا، وبالضبط بجماعة بوكدرة القروية، على يد استاذ للعلوم الفيزيائية، والذي قدم من مدينة طنجة، إذ نجح في استعمال قنينة غاز البوتان ذات الحجم الكبير، بديلا عن الكازوال بالنسبة لسيارته، وهي الطريقة التي أبهرت عددا من زملائه، الذين اختاروا الطريقة والتقنية نفسها، وانتقلت إلى مختلف مناطق هذا الإقليم في ما بعد.

ولم تكن الزيادات التي شهدتها أثمنة المحروقات بمختلف أشكالها، إلا لتلهب رغبة العديد من المواطنين، خصوصا ذوي الدخل المحدود، في البحث عن بديل بتكلفة أقل، فلجأ عدد من أرباب السيارات، إلى الاستعمال المكثف لقنينات غاز البوتان، عوض البنزين، معتبرين أن ذلك هو الحل الأنجع لمواجهة هول الزيادات المتتالية في أثمنة المحروقات، أو بالأحرى مواجهة حملة الإجهاز على القدرة الشرائية للمواطن البسيط، على حد تعبير عبد الجبار، أستاذ التعليم الابتدائي.

وفي الوقت الذي لا يأبه أصحاب هذه السيارات بالأخطار التي تشكلها تلك القنابل، التي يحملونها بالصندوق الخلفي لسياراتهم، يبدي العديد من المواطنين، تخوفهم من الالتطام بتلك السيارات أو الاقتراب منها خوفا مما قد لا تحمد عقباه، إذ يقول مصطفى (سائق شاحنة)، «أصبحت أتخوف كثيرا من الاقتراب من العديد من السيارات التي أشك أنها تستعمل قنينات غاز البوتان، أو أولائك الذين أعرف أنهم يستعملونها خوفا من وقوع حادثة ما، لا شك أن عواقبها ستكون وخيمة».

تخوف مصطفى تقابله لا مبالاة أصحاب السيارات ممن يستعملون قنينات الغاز، معتبرين أن ما يقدمون عليه، هو رد فعل على الزيادة في أثمنة الوقود ومسايرة لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

«لم تعد لي القدرة على استعمال الكازوال بفعل الزيادات المتتالية، فكان طبيعيا أن أبحث عن وسيلة أخرى أقل تكلفة، فاخترت استعمال قنينات الغاز» يقول علي، موظف جماعي في عقده الرابع، مضيفا أن هذه الوسيلة صارت منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن وليس آسفي وحدها.

«علي» لا يخفي أن ما يقوم به يعد مخالفة يعاقب عليها القانون، من خلال فرض غرامات مالية و حجز السيارة لمدة معينة، طبقا لدورية صادرة عن مصالح الدرك الملكي، لكنه يحاول أن يثبت براءته، بتوجيه أصابع الاتهام إلى الجهات التي تقف وراء الزيادة في أثمنة المحروقات وجميع المواد الغذائية دون رفع أجور الموظفين، مشيرا في الوقت نفسه، إلى أن من يقدمون على هذه الطريقة، هم ذوو الدخل المحدود بالدرجة الأولى والناس البسطاء ممن لم تعد لهم القدرة على دفع أثمنة الوقود.

لم يكن «علي»، سوى واحد من بين العشرات، إن لم نقل المئات، ممن حولوا سياراتهم إلى قنابل تشكل خطرا حقيقيا على حياة مستعملي الطريق، بدعوى أن ذلك أحسن وسيلة لمواجهة الزيادة في أثمنة المحروقات.

العديد ممن حولوا سياراتهم إلى قنابل، يدافعون عن براءتهم وعن أحقيتهم في تسجيل هذا الاختراع والإبقاء عليه، حقا مشروعا، وأن هذه التقنية لا تشكل أي خطر على حياة باقي أصحاب السيارات والشاحنات، فمنذ ما يقارب سنة، يقول محمد ذو خمسة عقود، وأنا استعمل قنينة الغاز من الحجم الكبير، ولم يقع أن سجلت أية حادثة. «اعتقد أنها تجربة رائدة يجب تطويرها وتشجيعها».

بإمكانك، يضيف محمد، أن تقطع باستعمال قنينة الغاز مسافة مائتي كيلومتر، بكلفة مالية لن تتعدى 40 درهما، لكن الأمر مغاير حين استعمال الكازوال، فالأمر يتطلب حوالي 150 درهما لقطع المسافة نفسها.

الآن صار ممكنا أن يفهم المرء بإقليم آسفي، سر الإقبال على أنواع محددة من السيارات بالإقليم والتي لا يتعدى ثمنها في غالب الأحيان 10 آلاف درهم، واستعمال قنينات الغاز، لقطع العشرات من الكيلومترات، من طرف بعض رجال التعليم والموظفين العاملين في المناطق النائية، والبعيدة عن المواصلات.

«ما دمت سأشتغل، بقرية بعيدة عن المجال الحضري، يقول حسن، فأعتقد أن الأمر ليس فيه مجازفة باستعمال قنينة الغاز. كما أنني لست في حاجة إلى أن أثقل كاهلي بمصاريف التأمين. إنني سأقتصر على استعمال سيارتي هاته التي اقتنيتها بسبعة الآلاف درهم في التنقل للعمل، وليس إلى مدينة أخرى».

وتتم عملية تركيب هذه القنينات عن طريق وضع قنينة الغاز بالصندوق الخلفي للسيارات، ووضع آلة لامتصاص الغاز بالإضافة على قنوات إيصال الغاز إلى المحرك، وهي العملية التي يشرف عليها بعض التقنيين المختصين.

«سيارة أجرة» تشتغل بقنية الغاز تهدد سلامة الركاب ومستعملي الطريق (خاص)

وقد مكنت هذه التقنية، يقول حسن أحد المختصين في تركيب هذه القنينات باليوسفية الواقعة على بعد حوالي 80 كيلومترا من آسفي، من عدم تسرب رائحة غاز البوتان، وذلك حتى لا ينكشف الأمر بالنسبة إلى نقط المراقبة الأمنية.

«حسن» شاب لم يبلغ بعد سن الثلاثين، خريج مؤسسة التكوين المهني وإنعاش الكفاءات باليوسفية، تخصص كهرباء السيارات، لم يسعفه الحظ في العثور على شغل يؤمن له مستقبله، إلا أنه صار الآن من بين أبرز الأسماء المختصة في تركيب قنينات الغاز، وصار بذلك ينافس محطات الوقود ويجني أزيد من 3000 درهم في الشهر الواحد.

يقول حسن « الحمد لله، على الأقل، التقنية التي اكتسبتها من طرف أحد الكهربائيين بآسفي، مكنتني من ضمان لقمة العيش والحصول على عمل مشرف وهو حلم راودني منذ أمد بعيد».

لم يتوقف طموح حسن في إيجاد شغل فحسب، بل صار له اليوم، طموح آخر، يتجلى في قيامه بعدة تجارب من أجل تطوير هذه التقنية، والتقليل مما تشكله اليوم من أخطار، «خاصة أمام الإقبال المتزايد عليها من قبل العديد مم المواطنين باليوسفية، وهو الأمر الذي ينطبق على آسفي أو الشماعية أو غيرها من المدن».

أصحاب سيارات النقل العمومي، من سيارات الأجرة الصنف الأول أو «الخطافة»، أقبلوا بكثافة على العملية، وصارت حياة الركاب في خطر حقيقي، وهو ما يدفع بعض المواطنين إلى استفسار «الكورتية» عن سيارات الأجرة التي لا تستعمل قنينات الغاز، وهو سؤال أصبح يؤرق هذا الأخير قبل سائقي سيارات الأجرة، الذين أقدموا على هذه العملية في غفلة من المالكين، ليكون بذلك السائق المستفيد الأول والوحيد.

تقول إحدى السيدات، التي كانت تهم بالتنقل من مدينة الشماعية صوب آسفي، «أصبحت متخوفة كثيرا من السيارات التي تستعمل البوتان لأنها خطيرة جدا، وتهدد حياة الركاب. هذا الأمر فرض علي أن أتنقل عبر الحافلات لكن بحكم التزام مهني، فأنا الآن مضطرة لاستعمال سيارة الأجرة».

أحد مهنيي سيارات الأجرة الصنف الأول، أشار في حديث لـ«الصباح» أن هناك فعلا بعض منعدمي الضمير ممن يقومون بهذه الممارسات دون استشعار الأخطار التي يشكلونها على حياة الركاب والتأثير على سمعة سيارات الأجرة، مقللا في الوقت ذاته من أهمية الموضوع، معتبرا أن الأمر بالنسبة إلى محطات الإقليم لا يتعدى خمس أو ست حالات متفرقة.

المتحدث ذاته عاد ليؤكد لـ«الصباح»، أن «الخطافة» غالبيتهم أقدموا على استعمال هذه الطريقة، في ظل غياب الجهات الأمنية أو بالأحرى، يقول المتحدث ذاته، تشجيعها للنقل السري.

ومن جهة أخرى، لم يعد خافيا على أرباب محطات الوقود، معرفة الأسباب الحقيقية لتراجع نشاطهم الاقتصادي، في مقابل ارتفاع نسبة استهلاك غاز البوتان، خاصة الحجم الكبير، بفعل الإقبال الكبير على هذا «الابتكار»، وهو ما يفرض على المصالح الأمنية، يقول إبراهيم (صاحب محطة للوقود)، التعاطي مع هذه الظاهرة بحزم وصرامة، ومحاربة الظاهرة، لكن مستعملي هذه التقنية، هم الآخرون، يطالبون الدولة، بالكف عن الإجهاز على القدرة الشرائية للمواطنين، وتخفيض أثمنة المحروقات.

وبين هذا وذاك، صارت العديد من القنابل تتجول في الطرقات والشوارع من آسفي إلى جمعة اسحيم، ومن اليوسفية إلى الشماعية، تنتظر ساعة انفجارها!!..

محمد العوال (آسفي)

نوادل مقاهي تاونات يراسلون مفتشية الشغل

طالبوا بفتح تحقيق حول ما أسموه العبث الذي يعرفه القطاع بالإقليم

خرج نوادل ونادلات مقاهي إقليم تاونات، من صمتهم الطويل عن واقع معاناتهم اليومية وظروف عملهم اللاإنسانية وضعف وهزالة الرواتب والاستغلال البشع والمفرط من قبل أرباب العمل، ليوجهوا صرخة قوية إلى المسؤولين، تعتبر الأولى من نوعها بعد فشل تجربة تنقيبهم، في وقت سابق، بعد فشل التجربة التي أسسوها قبل أكثر من ثماني سنوات بسبب تناسل عدة عوامل ذاتية وموضوعية.

ووجه نوادل ومستخدمو المقاهي في الإقليم، عريضة استنكارية إلى الجهات المعنية استعرضوا فيها حقيقة ما يعانونه من مشاكل وتعسفات تحتاج إلى تدخل عاجل لوقفها وإنصافهم بما يضمن لهم حقوقهم العادلة والمشروعة التي أكدوا في «رسالتهم إلى من يهمهم الأمر»، أنهم لن يتوانوا في الدفاع عنها و«مواصلة العمل على المطالبة بإنصافنا وفق الضمانات المنصوص عليها في قانون الشغل» بلغة عريضتهم.

والتمس المتضررون من الجهات المسؤولة وعلى رأسها المفتشية الجهوية للشغل بفاس، فتح تحقيق نزيه وعادل حول ما أسموه ب«العبث الذي يعرفه قطاع المقاهي بالإقليم» و«التعسف الذي يطول عمال ونوادل ومستخدمي المقاهي إلى حد طردهم بلا حسيب ولا رقيب وكأنهم مجرد عبيد»، كما حدث أخيرا بتوقيف مجموعة من النوادل لا لشيء سوى لأنهم كانوا يعتزمون تأسيس جمعية لاحتضانهم.

وقالت مصادر من القطاع، أن عدة نوادل تعرضوا إلى الطرد التعسفي خاصة سعيد العبادي (نادل بمقهى الوفاق الموقوف عن العمل منذ أكتوبر الماضي بعد أكثر من سنة ونصف من العمل) ومحمد القدوري وعبد الناصر الإبراهيمي (مطرودين قبيل رمضان الماضي) وعادل الحناشي وكمال البوزيدي (الموقوفين من قبل صاحب مقهى بتاونات بداية يناير الماضي بعد سنتين من العمل للأول و3 سنوات للثاني).

واتهمت المصادر نفسها صاحب مقهى ومطعم بمدينة تاونات، بمحاولة الانتقام من النوادل بطردهم من العمل لأسباب غامضة، في ظل واقع الاستعداد لتأسيس جمعية لأرباب المقاهي، مشيرة إلى أن الطرد التعسفي وبطرق حاطة بالكرامة طال العديد من الضحايا من نوادل ومستخدمي مقاهي تاونات، مقدرة العدد في أكثر من 6 أفراد انضافت إليهم أخيرا، النادلة فاطمة الطويل.

واستنكر نوادل مقاهي تاونات في عريضة من 27 توقيعا، ما أسموه ب«الحملة التعسفية التي يتعرض إليها مستخدمو المقاهي بالإقليم» وتتجلى بالخصوص في طردهم دون مبرر قانوني مقنع رغم قضاء بعضهم، عدة سنوات، في العمل تراوحت بين سنة و4 سنوات، متحدثين عن أن طرد النوادل أصبح ظاهرة اجتماعية غريبة بتاونات تستدعي من الجهات المعنية التدخل العاجل لوقف النزيف وإنصاف المتضررين.

وتحدث فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بغفساي، عن استغلال مفرط وبشع لهذه الفئة العمالية من قبل الرأسمال البشري المحلي خارج الإطار القانوني المنظم للشغل بالمغرب، شأنهم شأن العديد من القطاعات الاقتصادية بالإقليم كمطاحن الزيتون والمخابز والعاملين بالصيدليات ومحطات البنزين والسكرتيرات في بعض المكاتب والمقاولات والشركات الخاصة وعمال النظافة في قطاع التعليم.

وطالب فرع الجمعية القلق بدوره على أوضاع نوادل ونادلات المقاهي بإقليم تاونات شأنهم شأن العاملات بالداخليات، وزارة التشغيل بفتح مفتشية الشغل بإقليم تاونات ومواكبة مسؤولياتها في شأن احترام قانون الشغل وحماية الرأسمال البشري المحلي من الاستغلال، بينما يتحدث مستخدمو المقاهي عن استعبادهم ومعاملتهم بطرق أقرب إلى الاسترقاق منه إلى الإنسانية والاحترام.

حميد الأبيض (فاس)

وكلاء في وضعية غير قانونية بسوق الجملة بسلا

وجه عدد من المرشحين لمناصب وكلاء بسوق الجملة للخضر والفواكه بسلا، قبل أيام قليلة، رسالة إلى عامل سلا الجديد، بخصوص الوضعية غير القانونية لاثني عشر وكيلا، مكلفين بتحصيل مداخيل السوق، بعد أن انتهت فترة انتدابهم منذ سنة 2002، وما زالوا يمارسون مهامهم، في تحد للقانون المنظم للقطاع.

وتحدثت الرسالة عن حالة «التهميش» التي يرزح تحتها سوق الجملة للخضر والفواكه، كما كشفت أن هناك أشخاصا يمارسون صفة وكيل بالنيابة، وآخرين دون صفة.

واستنادا إلى مصدر مطلع، فإن المرشحين لمنصب وكيل بسوق الجملة، أطلعوا عامل سلا الجديد، على حقائق تؤشر على حالة الفوضى والتسيب نتيجة وجود وكلاء في وضعية غير قانونية، مشيرين إلى أنهم قاموا بإيداع ملفات ترشيحهم لدى السلطات المعنية، منذ سنة 2002، لكن الجماعة الحضرية، إلى اليوم، ما زالت تمتنع، لأسباب رجحوا أن تكون ذات أهداف انتخابية، عن الإعلان عن مباراة لاختيار وكلاء جدد، مع أن القانون الجاري به العمل ينص على أن يتم إجراء مباراة مرة كل ثلاث سنوات.

وذكر مصدر مطلع أن المباراة المخصصة لاختيار 12 منصبا تنتظر توقيع الجهات المعنية، منذ سبع سنوات، في الوقت الذي ما يزال الوكلاء، المنتهية ولايتهم، يمارسون عملهم بطريقة غير قانونية، مرجحا أن يكون بعض المسؤولين المنتخبين يؤجلون تسوية هذا الملف، إلى حين الإعلان عن الحملة الانتخابية للاستحقاقات المقبلة، لتوظيف هذه الورقة لفائدتهم.

واستنادا إلى المصدر ذاته، فإن ملفات الوكلاء المرشحين جاهزة، ولم يبق إلا الإعلان عن إجراء المباراة، مؤكدا أن رئيس الجماعة الحضرية، إدريس السنتيسي، راسل، بنفسه، عامل المدينة، من أجل الاستغناء عن خدمات الوكلاء الاثني عشر. وكشف المتحدث نفسه أن المرشحين متفائلون بتدخل العامل الجديد، من أجل حل هذه الإشكالية التي عمرت حوالي سبع سنوات.

وكشف المرشحون أن هناك من يحمل صفة وكيل بالنيابة، أي أن أحد أقربائه يفوض إليه صلاحياته، رغم أن القانون المنظم لهذه المهنة ينص، في أحد بنوده، على أن «لا وكالة لوكيل»، مؤكدين أن السلطة المعنية منحتهم صفة الوكيل لشخصهم لا لغيرهم، بينما هناك آخرون، يحملون الصفة ذاتها، دون أن يعرفهم أحد من التجار والفلاحين.

وكشف المصدر ذاته، أن الوضع المشار إليه، تسبب في نوع من الفوضى، وانتشار ظاهرة البيع بالتقسيط، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على عائدات التجار والفلاحين، مشيرا إلى أن الوكلاء الموجودين حاليا في وضعية غير قانونية، هم الذين شجعوا هذه الفوضى.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

إضراب مفتوح عن العمل بجماعة كلميمة

تخوض الشغيلة الجماعية بكلميمة، بإقليم الرشيدية، منذ يوم الخميس الماضي إضرابا مفتوحا عن العمل، احتجاجا على ما أسموه «التجويع الجماعي» الذي يتعرضون له، جراء عدم توصلهم بأجورهم عن شهر يناير الماضي، مع ما يتسبب لهم فيه ذلك من مشاكل مع المتعاملين معهم.

كما يأتي هذا الإضراب، الذي دعا إليه الفرع المحلي للمنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية، والذي سيستمر، حسب مصادر معنية، إلى حين التوصل بالأجور، (يأتي أيضا) للمطالبة بعودة الموظفين الأشباح الذين يتجاوز عددهم بهذه الجماعة، حسب مصادر نقابية، ثلاثين موظفا يتوصلون بأجورهم دون أن يقوموا بأي عمل إسوة بزملائهم، ودون اتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم.

يذكر، أن هذه مجلس هذه الجماعة انتخب، أخيرا، رئيسا جديدا للبلدية، خلفا للرئيس السابق ادريس أمامي، الموجود حاليا بسجن سيدي سعيد بمكناس إثر اعتقاله، شهر نونبر الماضي، رفقة مقرر ميزانية المجلس نفسه، ووكيل مصاريفه وأربعة مقاولين، وذلك، إثر شكاية من النائب الأول للرئيس يتهمهم فيها بتبديد أموال عمومية.

كما سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن أدرج بلدية كلميمة ضمن الجماعات الحضرية التي «تعرف وضعية مالية صعبة» وذلك لأسباب متعددة منها ما أسماه «تعدد مظاهر الخلل في تدبير المداخيل بصفة عامة»، والتي حددها في «اختلالات» همت مختلف أوجه التدبير المالي والمحاسبي والإداري، ومنها: صرف نفقات على أساس أشغال أو توريدات مبررة بمستندات غير صحيحة، واعتماد مسطرة في التموين مشوبة بالخروقات القانونية، وتنطوي على مخاطر تدبيرية جسيمة، إضافة إلى تحمل الجماعة لمصاريف لاتندرج ضمن تحملاتها.

علي بنساعود (الرشيدية)